ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبيا بالغ حر يباع الكل
البالغ ولكن عفا النبي لما في اكله من ضياع المال ولان
الكفر الحقيقي ابلغ من الكفر الحكمي اهـ وكذا يقال فيما شبه
بالصبي ومحل الاباحة كما قال البلقيني اذا لم يستول على
الصبي والمراة اي ونحوهما والا صاروا رقا مع صونهم
لا يجوز قتلهم لحق الغانمين ولا يجوز قتل ذمي ومعاهد
لحرمة قتلهما ولو وجد مضطر طعام غايب اكل منه وغرم
بدله او حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله لغيره ان لم يفضل
عنه بل هو احق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدا
بنفسك وابق لها محبة نعم ان كان غير المالك بباح
على المالك بذله فان اثر المضطر بضطر اسلم معصوما
جاز بل سن وان كان اولى به كما في الروضة لقوله تعالى
ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من
شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر والبهيمة وبالمعصوم
مراق الدم فيجب عليه ان يقدم نفسه على هؤلاء او
وجد طعام حاضر غير مضطر لزمه بذله لمعصوم بثمن
مثل مقبوض ان حضر والا ففي ذمته ولا ثمن له ان لم

يذكره

يذكره وان امتنع غير المضطر من بذله بالثمن فللمضطر قهره
واخذ الطعام وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه كما بحثه ابن ابي
الدم او وجد مضطر ميتة وطعام غيره لم يبذل له او ميتة
وصيد احرم باحرام او حرم فميتة الميتة ومحل قطع
جزء نفسه لاكله ان فقد مخمصة وكان خوف قطعه
اقل ويحرم قطع بعضه لغيره من المضطرين لان قطعه
لغيره ليس فيه قطع البعض لاستبقاء الكل نعم ان كان
ذلك الغير نبيا لم يحرم بل يجب ويحرم على المضطر ايضا
ان يقطع لنفسه قطعة من حيوان معصوم لما مر ولنا
ميتتان حلالان وهما السمك والجراد ولو تقيأ حوتا
او اجرا حلت لنا ميتتا السمك والجراد فيحل اكلهما وبلعهما
وان لم يشبه السمك المشهور كلب وخنزير وفرس
وكره قطعهما حيين ويكره ذبحهما لاسمكة كبيرة يطول
بقاؤها فيسن ذبحها ويحرم ما يعيش في بر وبحر كضفدع
وسرطان وسمي عقرب الماء وحية ونساس ومساح
وسلحفاة بضم السين وفتح اللام لخبث لحمها والمزهي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)